

## المحاضرة السابعة: رأس المال البشري: المحرك غير المرئي للتنمية

## أولاً: نظرية رأس المال البشري

## 1. من المفهوم إلى النظرية

لفكرة أن المهارات والمعارف يمكن أن تشكل رأسمالا تاريخ طويل في الفكر الاقتصادي، غير أن بلورتها في إطار "نظرية" متكاملة جاءت على يد اقتصاديين أمريكيين مثل ثيودور شولتز وغاري بيكر في ستينيات القرن العشرين. لقد أحدثت هذه النظرية تحولا عميقا في فهمنا للدور الاقتصادي للتعليم.

وجوهر الفكرة أن الأفراد يستثمرون في تعليمهم وتدريبهم كما يستثمر رجال الأعمال في المصانع والمعدات، إذ يحقق هذا الاستثمار عوائد اقتصادية قابلة للقياس: فالفرد المتعلم يحصل، في المتوسط، على دخل أعلى، والدولة التي يرتفع فيها مستوى التعليم تحقق معدلات نمو أسرع. ومن ثم يصبح الاستثمار في رأس المال البشري استثمارا في المستقبل.

طور شولتز هذه الفكرة بصورة منهجية في محاضراته عند تسلمه جائزة نوبل عام 1979، حيث جادل بأن الزيادة في إنتاجية العمل في الدول المتقدمة لا يمكن عزوها فقط إلى تراكم رأس المال المادي، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتعليم والتدريب والخبرات المتراكمة. فالعامل الماهر أكثر إنتاجية بكثير من العامل غير المؤهل.

أما بيكر، فقد ذهب خطوة أبعد حين بنى إطارا تحليليا في الاقتصاد الجزئي لرأس المال البشري، مركزا على قرارات الاستثمار في التعليم على مستوى الفرد، مما أتاح فهما أدق للطريقة التي يقرر بها الأفراد حجم ونوعية استثماراتهم التعليمية في ضوء التكاليف والعوائد المتوقعة.

## 1. التعليم كاستثمار لا كإنفاق

في كثير من الدول النامية، ينظر إلى التعليم باعتباره "خدمة اجتماعية" أو "حقا أساسيا" فحسب، وهذا منظور صحيح أخلاقيا لكنه يغفل البعد الاقتصادي للتعليم. إذ ما تزال بعض الدول تتعامل مع التعليم باعتباره نفقات جارية لا استثمارا منتجا.

عندما تستثمر الدولة في التعليم، فهي في الواقع تبني مخزونا من رأس المال البشري يدر عوائد اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد. وقد أظهرت دراسات تجريبية أن كل سنة إضافية من التعليم النظامي يمكن

أن ترفع إنتاجية العامل ودخله بما يقارب 8 إلى 10 في المئة في المتوسط، وهو عائد مرتفع مقارنة بالعديد من أشكال الاستثمار الأخرى.

غير أن جودة التعليم لا تقل أهمية عن كميته؛ فطالب يحصل على شهادة دون اكتساب مهارات حقيقية لا يختلف كثيرا، من الناحية الإنتاجية، عمن لم يلتحق بالمدرسة أصلا. وهذا يفسر لماذا تحقق بعض الدول معدلات تسجيل مرتفعة في التعليم بينما تظل إنتاجيتها منخفضة. فالتعليم الجيد أكثر أهمية من التعليم الطويل الشكلي.

## 2. الربط بين التعليم والنمو الاقتصادي

تظهر الأدلة التجريبية وجود علاقة إيجابية قوية بين مستويات التعليم والنمو الاقتصادي على المستوى الكلي؛ فالدول التي تراكم رأسمالا بشريا أفضل تميل إلى تحقيق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة.

في شرق آسيا، حيث حققت عدة دول نجاحات تنموية لافتة، كان الاستثمار في التعليم دائما في قلب استراتيجيات التنمية. اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة بدأت جميعها من أوضاع فقر نسبي، لكنها راهنت مبكرا على التعليم وبناء رأس مال بشري عالي الكفاءة، مما مكّنها من تحقيق قفزات نوعية في الإنتاجية والتنافسية الدولية.

وتعد كوريا الجنوبية نموذجا بارزا؛ ففي خمسينيات القرن الماضي كان نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها أقل من نصيب الفرد في كثير من البلدان الإفريقية، أما اليوم فهي من بين أغنى دول العالم من حيث الدخل الفردي والقوة التكنولوجية. ويجمع معظم الباحثين على أن الاستثمار المكثف في التعليم كان نقطة التحول الأساسية، إذ أصبحت كوريا من أكثر الدول إنفاقا على التعليم كنسبة من الناتج المحلي.

على النقيض من ذلك، لم تتمكن بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تحقيق تحول تنموي مماثل، لأنها لم تجعل من التعليم أولوية، ف وقعت في ما يعرف بـ "لعنة الموارد"، حيث يعتمد النمو الاقتصادي على النفط والغاز بينما يتخلف تطور رأس المال البشري. فالمال وحده لا يكفي في غياب استثمار جاد في الإنسان.

## ثانيا: اقتصاديات الصحة

### 1. الصحة كمحرك للتنمية :

ترتبط الصحة والتنمية بعلاقة دائرية؛ فالدول الفقيرة لا تملك موارد كافية للاستثمار في النظم الصحية، لكن غياب الصحة الجيدة يبقي سكانها في دائرة الفقر، ما يخلق حلقة مفرغة ينبغي كسرها. والاستثمار في الصحة هو، في جوهره، استثمار في الإنتاجية.

فعندما يمرض العامل، يتغيب عن عمله وترتفع تكاليف علاجه وتراجع إنتاجيته، وعلى المستوى الكلي تتسبب الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة المكتسبة في خسائر اقتصادية ضخمة تكلف إفريقيا مليارات الدولارات سنويا. ومن ثم فالصحة ليست ترفا اجتماعيا بل شرطا اقتصاديا للتنمية.

### 2. الأوبئة والتأثير الاقتصادي

تظهر الأوبئة الحديثة بجلاء كيف يمكن لأزمة صحية أن تتحول بسرعة إلى أزمة اقتصادية شاملة. فقد قدمت جائحة كوفيد-19 مثالا صارخا على ذلك، إذ تحولت أزمة صحية عمومية إلى ركود اقتصادي عالمي في أشهر قليلة.

عندما تفشى الفيروس، وجدت الحكومات نفسها أمام خيارات صعبة: إما فرض إجراءات إغلاق صارمة للحد من انتشار المرض مع ما يرافق ذلك من توقف واسع للأنشطة الاقتصادية، وإما التخفيف من القيود مع تعاظم المخاطر الصحية. وقد أدت الإغلاقات إلى إغلاق مؤسسات، وارتفاع معدلات البطالة، وانكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول.

وكانت آثار الجائحة أكثر قسوة على الفئات الفقيرة والهشة، التي تعمل غالبا في وظائف لا تسمح بالعمل عن بعد ولا تمتلك مدخرات تحميها من فترات البطالة الطويلة، فتتحمل عبئا غير متناسب من تكاليف الأزمة. كما كشفت الجائحة هشاشة النظم الصحية في كثير من البلدان نتيجة نقص التمويل والاستثمار طويل الأمد، وهو ما أعاد بقوة الدعوة إلى زيادة الإنفاق على الصحة كجزء من استراتيجيات التعافي الاقتصادي.

### 3. الصحة كحق سياسي

الصحة ليست مسألة تقنية محضة، بل هي أيضا حق سياسي وجزء من معادلة الأمن القومي. فعندما تحرم شرائح واسعة من السكان من الرعاية الصحية الأساسية، يصبح الاستقرار السياسي نفسه عرضة للاهتزاز.

وقد أظهرت التجربة التاريخية كيف يمكن للأوبئة أن تسهم في زعزعة الأنظمة؛ فمثلا أدى "الطاعون الأسود" في القرن الرابع عشر إلى مقتل نسبة كبيرة من سكان أوروبا وأسهم في تفكك الهياكل الإقطاعية التقليدية. وفي عالمنا المعاصر، قد تفضي الأوبئة الكبرى إلى اضطرابات اجتماعية واسعة إذا عجزت الحكومات عن الاستجابة بشكل فعال. ومن هنا بات ينظر إلى الاستثمار في الصحة على أنه مكون من مكونات الأمن الوطني إلى جانب كونه التزاما بالعدالة الاجتماعية.

### ثالثا: هجرة الأدمغة

#### 1. فهم الظاهرة

الهجرة الدولية للمهنيين المهرة ظاهرة قديمة، لكن ما يميز "هجرة الأدمغة" المعاصرة هو حجمها المتزايد وسرعتها وتأثيرها غير المتكافئ بين الدول المرسله والدول المستقبلة.

ويقصد بهجرة الأدمغة انتقال الكفاءات العالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بحثا عن ظروف أفضل للعيش والعمل، وتشمل هذه الكفاءات الأطباء والمهندسين والعلماء والتقنيين وأصحاب المواهب في مجالات متعددة. وتتمثل الدوافع الرئيسية في الحوافز الاقتصادية (فروق الأجور الكبيرة)، وفرص التطور المهني والعلمي، وجودة الحياة من حيث التعليم والصحة والخدمات، إضافة إلى البحث عن الاستقرار السياسي والأمني.

#### 2. التداعيات على الدول النامية

تتأثر الدول النامية بهجرة الأدمغة بصورة مزدوجة؛ فمن جهة تستثمر هذه الدول موارد كبيرة في تكوين الكفاءات عبر التعليم العالي والتدريب، ثم تغادر نسبة معتبرة منهم إلى الخارج دون أن تستفيد لاقتصادات الوطنية من عائد هذا الاستثمار.

والأثر التراكمي لهذه الهجرة كبير؛ ففقدان الأطباء والممرضين يضعف نظم الصحة العمومية، وفقدان المهندسين والعلماء يحد من القدرة على الابتكار والتصنيع، مما ينعكس سلبا على آفاق التنمية بعيدة

المدى. وقد أظهرت دراسات أن بعض الدول الإفريقية خسرت أكثر من نصف كوادرها الطبية المؤهلة لصالح الدول الغنية، وهو ما أدى إلى عجز حاد في تقديم الخدمات الصحية الأساسية

### 3. الحالة الجزائرية

عرفت الجزائر، مثل كثير من دول الجنوب، موجات متزايدة من هجرة الأدمغة في العقود الأخيرة، خاصة وسط الأطباء والمهندسين والباحثين الشباب الذين غادر عدد كبير منهم إلى فرنسا وكندا ودول أوروبية وخليجية بحثا عن ظروف عمل ومعيشة أفضل.

وتتجاوز آثار هذه الهجرة الجانب الاقتصادي المحض؛ فهي تمس النسيج الاجتماعي من خلال تفكك العائلات وتشتت الروابط، كما تولد لدى من يبقون في الداخل شعورا بالإحباط و"الحرمان المقارن" عندما يرون أقرانهم ينجحون في بيئات أكثر دعما.

مع ذلك، لا يمكن النظر إلى الهجرة على أنها سلبية بالكامل؛ إذ تشكل تحويلات المهاجرين المالية موردا مهما للأسر، ويمكن للخبرات التي يكتسبونها في الخارج أن تتحول إلى جسر لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى بلدانهم الأصلية إذا توافرت قنوات مؤسسية لذلك.

### 4. معالجة هجرة الأدمغة

اتبعت الدول النامية استراتيجيات مختلفة للتقليل من نزيف الكفاءات أو توجيهه في اتجاه يخدم التنمية الوطنية:

أولا، تحسين الأوضاع المحلية من خلال رفع الأجور في القطاعات الحساسة، وتحسين ظروف العمل، وتوفير تجهيزات حديثة للبحث العلمي والخدمات.

ثانيا، بناء بيئة بحثية جاذبة، عبر تمويل المختبرات، وتشجيع النشر العلمي، وربط الجامعات ومراكز البحث بشبكات دولية، بما يسمح للكفاءات أن تنتج وتبدع دون أن تضطر إلى المغادرة.

ثالثا، استحداث برامج تشجع العودة الطوعية، أو على الأقل تشجع "العودة الدورية" من خلال عقود قصيرة، أو شراكات بحثية، أو تسهيلات لإنشاء مشاريع اقتصادية في الوطن

رابعاً، تبني سياسات نشطة للاستفادة من الجاليات العلمية والمهنية في الخارج، عبر إشراكها في التدريب والإشراف الأكاديمي والاستثمار، وهو ما يسمح بجمع مزايا البقاء في الخارج مع الإسهام في التنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن الفجوات الكبيرة في مستويات الدخل وجودة الخدمات والفرص البحثية بين الشمال والجنوب تجعل من الصعب وقف هجرة الأدمغة تماماً، حتى مع أفضل السياسات، لكن يمكن إدارتها بحيث تتحول من خسارة صافية إلى علاقة أكثر توازناً.